ملخص البحث: نحو قواعد منهجية في المقاربات الشرعية السياسية المعاصرة

لقد صار لزاما على فقهاء الشريعة الإسلامية والمفكرين المسلمين تقديم مقاربات شرعية تدْرس المفاهيم والموضوعات السياسية المعاصرة؛ جنبا إلى جنب مع ما استقر لديهم من تراث سياسي تضافرت فيه كتب الآداب السلطانية مع كتب الأحكام السلطانية والفقه السياسي، إضافة إلى المؤلفات المتأخرة التي جادلت مفاهيم التنوير والنهضة الأوروبية، وحاولت اتخاذ مواقف منها. وقد سعى ثلة من الباحثين للتمسك بالأطر والأسس الشرعية الإسلامية، التي تنزّل بها النص القرآني، آخذين بالاعتبار تطبيقات الرسول صلى اللّه عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وفي الوقت نفسه نقد التراث السياسي الإسلامي، وتطوير ما يتطلب التطوير، وإعادة فهم ما يخضع لسياقات تاريخية، ورفض ما لا يتسق مع يقينيات القرآن الكريم وقواعد الشورى والعدل.

والقارئ لما هو موجود في الدائرة الإسلامية يقف في مواضع عديدة على حصول الخلل في الوصول إلى الغاية مع سلامتها ونبلها، وما ذلك إلا

للخلل المنهجي في التعاطي مع دوائر أربعة: النص، التاريخ، الفقه، الواقع. فالسؤال المنهجي الملحٌ في هذه المرحلة: ما هي الضوابط المنهجية التي يجب الالتزام بها لتجنب الحيد عن المقاربة المنهجية السليمة في القضايا السياسية المعاصرة؟

وسنحاول في هذه الورقة مقاربة تلك القواعد، ومنهجنا في ذلك استقرائيٌ تحليلي نقدي؛ يحاول استقراء بعض المقاربات السياسية المعاصرة واقتناص ما ورد فيها من ملحوظات تدعو لمراجعة المنهج، وتحليل أسباب الوصول إلى تلك المقاربة وآثارها، ونقد الخلل الحاصل فيها، والاستعانة بقواعد ضابطة تجنب الباحثين السقوط في تلك الاختلالات. وبالإمكان إيجاز ما ورد في هذه الورقة من نتائج فيما يلي:

- المقاربات الشرعية في الموضوعات السياسية بحاجة للتركيز أكثر في تفاصيل الآليات والتحول نحو الحكم الراشد في المجتمعات الإسلامية المعاصرة من أجل نجدة الواقع الشعبي بها.
- للمقاربة الشرعية في الموضوعات السياسية مصادر أربع: النص، التراث، التاريخ، الواقع بما أفرزه من نتاج سياسي. ويمر منهج المقاربة بأربعة مراحل: التصور، والتكييف، والاستدلال، والتنزيل.

- من أبرز العوائق المنهجية في المقاربات الشرعية للموضوعات السياسية عدم اكتمالها بما يجعلها شاملة للنص والتراث والتاريخ والواقع.
- من أهم القواعد المنهجية في المقاربة الشرعية للموضوعات السياسية ما يأتي:
  - محورية النص القرآني
  - استبعاد التاريخ من المرجعية التشريعية
  - الحفاظ على المدلول الاصطلاحي للمصطلحات الجديدة وعدم تمييعها بزعم السبق
  - الكف عن نحت مصطلحات لمفاهيم موجودة ولها مصطلحاتها المتعارف عليها
  - فهم مضامين التراث قبل نقدها
  - الصرامة في نقد المرويات الحديثية في ضوء سياقها التاريخي وعدم الاغترار بصحة السند.
  - تجنب الانتقائية في قراءة التاريخ السياسي.